في وقت كان وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن يقدّم أمس الأحد تطمينات لإسرائيل بالتزام بلاده القوي تجاهها، وثبات التحالف بين البلدين، كانت إيران تعلن تعرض منشأة نطنز لعملية تخريبية، من دون توجيه اتهامات، في وقت كانت فيه وسائل إعلام إسرائيلية تلمح لمسؤولية الاحتلال

النووي الإيراني
تطمينات أميركية لإسرائيل

عملية تخريبية تستهدف نطنز وتلميحات إلى مسؤولية الاحتلال

للحديث تتمة...

عندما تسقط الدولة في الهاوية

وليد التليلي

غريب ما حدث في تونس يوم الجمعة الماضي، في مقبرة الشهداء وسط العاصمة إحياء لذكراهم، مع لقاء الرؤساء الثلاثة، رئيس الجمهورية قيس سعيّد ورئيس البرلمان راشد الغنوشي ورئيس الحكومة هشام المشيشي، ليتابع التونسيون باندهاش سقوطاً جديداً لمفهوم الدولة وتدنياً للسلطة وصل إلى حد التنابز في المقبرة حيث دُفن شهداء ضحوا بحياتهم من أجل كرامة هذا البلد. مضى شهران ونصف منذ التقى الثلاثة معاً، ليفاجئهم سعيّد بعد هذه المدة برسم كاريكاتوري يحمّل مسؤولية مرض البلاد للحكومة والبرلمان، وهو يبري» من ذلك ولا يحمل وزراً، وكأن لا مكان للتنابز بعيداً عن أعين الناس، أو أن هذه النقطة التي سُجلت في مرمى الحكومة ستخلّص الناس من مشاكلهم.

ولئن اعتدنا على إطلالات سعيّد وتقليعاته، فإن ما حدث بعد ذلك كان أخطر ودل بما لا يدع مجالاً للشك على أن البلاد لم تعد على حافة الهاوية وإنما سقطت فيها وانتهى الأمر، إذ طلب سعيّد من المشيشي مراجعة توقيت حجر التجول ليلاً. ورد الأخير بأن القرار هو قرار اللجنة العلمية، ليذكّره سعيّد بأن اللجنة العلمية تقترح فقط والقرار سياسي. وبالفعل خرج المشيشي ليقول للتونسيين إنّه ستتم إعادة النظر في قرار توقيت حظر التجوّل بعد طلب رئيس الجمهورية، وهو ما حدث بالفعل. وأوضح المشيشي أنّ «الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها وأعلنت عنها رئاسة الحكومة في البداية هي إجراءات حددتها الوضعية الوبائية الصعبة جداً التي تمرّ بها البلاد»، مشيراً إلى أنّ فيروس كورونا بصدد الانتشار بطريقة كبيرة جداً. كما أنّ هناك ضغطاً كبيراً على أسرّة الإنعاش وبصفة عامة على المؤسسات الاستشفائية.

تدفع هذه التطورات إلى الاستغراب، وتؤكد أن الدولة التونسية تترنح وستسقط حتماً إذا تواصلت هذه الغيبوبة، لأن سعيّد نسي أنه استقبل اللجنة العلمية مطلع هذا العام، وأكد أن «القرارات والإجراءات التي يجب اتخاذها هي إجراءات عاجلة ولا تخضع إلا للمقاييس العلمية التي يحددها الأطباء والمختصون»، أما اليوم فيمكن تجاهلها. ولكن الخطأ الأكبر ارتكبه رئيس الحكومة، فإذا كان قرار اللجنة صائباً كما يقول وبُني على معطيات علمية دقيقة ووضع بياني كارثي، فماذا يعني أن يخرج للناس ويقول إن القرار سيُراجَع بطلب من الرئيس، يعني تحميله المسؤولية إذا ساءت الأمور؟ وإذا مات في الأثناء، تونسيون؟ هل وصل الأمر بالدولة إلى هذا الحد؟

جاء الهجوم غداة تشغيل إيران اجهزة طرد جديدة (الأناضول)

القدس المحتلة، طهران
العربي الجديد

بالتزامن مع وصول وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن إلى تل أبيب لبحث ملفات المنطقة مع المسؤولين الإسرائيليين، وأبرزها المفاوضات الجديدة مع إيران لإعادة إحياء الاتفاق النووي، كانت طهران تعلن تعرض منشأة نطنز لتخصيب اليورانيوم لعملية تخريبية، غداة تشغيل عدد من أجهزة الطرد المركزي الجديدة في المنشأة، مقابل تلميح وسائل إعلام إسرائيلية إلى مسؤولية الاحتلال عن هذا الهجوم. وحرص وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، بعد لقائه أوستن أمس، على تأكيد ضرورة أن يحمي أي اتفاق مع إيران أمن إسرائيل، وأن تل أبيب تعتبر واشنطن «شريكاً كاملاً في كل مسارح العمليات وليس أقلها إيران». وكان غانتس أول من التقى أوستن في زيارته، قبل لقاء الأخير رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، علماً أنه أعلى شخصية في إدارة جو بايدن من الأهمية التي توليها إسرائيل لزيارة أوستن في هذا التوقيت بالذات، باعتباره أعلى شخصية في إدارة بايدن تزور إسرائيل. وأشار الموقع إلى أنه من المتوقع أن يعرض غانتس على أوستن موقف إسرائيل المطالب بتعديل لاتفاق النووي مع إيران، وأن يشمل الاتفاق الجديد أيضاً مسألة النشاط الإقليمي لإيران في المنطقة. كما لفت عدد من المواقع الإسرائيلية إلى أن هناك استعاضاً وقلقاً إسرائيلياً من اتجاه واشنطن أخيراً إلى الكشف عن الدور الإسرائيلي في ضرب السفينة الإيرانية قبل أيام في البحر الأحمر، وما سبق أن كشفته قبل أسابيع صحيفة «وول ستريت جورنال» عن استهداف إسرائيل لعشرات السفن الإيرانية في عرض البحر منذ العام 2019.

مقابل ذلك، كانت إيران تعلن عن «انقطاع في التيار الكهربائي» في محطة نطنز لتخصيب اليورانيوم وسط البلاد، من دون وقوع إصابات أو تلوث. والتزمت السلطات محورياً للأمن الإقليمي، فضلاً عن أنه ثابت وقائم على أساس متين. ولم يأت أوستن خلال تصريحاته العلنية على ذكر إيران. وقال إن إدارة بايدن ستواصل التأكد من أن إسرائيل تحظى «بتفوق عسكري نوعي» في الشرق الأوسط في إطار «التزام قوي حيال إسرائيل والشعب الإسرائيلي». وتابع: «علاقتنا الثنائية مع إسرائيل تحديداً مركزية للاستقرار والأمن الإقليميين في الشرق الأوسط. وقد أعدت التأكيد خلال لقائنا مع الوزير غانتس على أن التزامنا حيال إسرائيل راسخ ومتين». وقال إنه خرج راضياً من محادثاته مع غانتس حول عدة مواضيع أمنية مهمة للولتين، لافتاً إلى أنهما ناقشا «مجموعة واسعة من قضايا الدفاع»، بما في ذلك «تحديات الأمن الإقليمي».

وسبق وصول أوستن كشف موقع «معاريف» نقلاً عن مصادر أمنية إسرائيلية على إدارة بايدن في كل ما يتعلق بالموقف من الاتفاق النووي مع إيران، على الرغم من الأهمية التي توليها إسرائيل لزيارة أوستن في هذا التوقيت بالذات، باعتباره أعلى شخصية في إدارة بايدن تزور إسرائيل. وأشار الموقع إلى أنه من المتوقع أن يعرض غانتس على أوستن موقف إسرائيل المطالب بتعديل لاتفاق النووي مع إيران، وأن يشمل الاتفاق الجديد أيضاً مسألة النشاط الإقليمي لإيران في المنطقة. كما لفت عدد من المواقع الإسرائيلية إلى أن هناك استعاضاً وقلقاً إسرائيلياً من اتجاه واشنطن أخيراً إلى الكشف عن الدور الإسرائيلي في ضرب السفينة الإيرانية قبل أيام في البحر الأحمر، وما سبق أن كشفته قبل أسابيع صحيفة «وول ستريت جورنال» عن استهداف إسرائيل لعشرات السفن الإيرانية في عرض البحر منذ العام 2019.

مقابل ذلك، كانت إيران تعلن عن «انقطاع في التيار الكهربائي» في محطة نطنز لتخصيب اليورانيوم وسط البلاد، من دون وقوع إصابات أو تلوث. والتزمت السلطات الإيرانية طوال يوم أمس بعدم تأكيد حصول هجوم، قبل أن تعلن عصراً تعرض المنشأة لعملية تخريبية. وقال رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي إن نطنز تعرضت لعملية تخريبية من خلال قطع التيار الكهربائي، معتبراً أن ذلك «دليل على فشل معارضي التقدم الصناعي والسياسي الإيراني». وأضاف أن «العملية تهدف إلى منع تطوير هائل للصناعة النووية الإيرانية»، مندداً بهذا الفعل «المشين» وداعياً المجتمع الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواجهة هذا «الإرهاب النووي».

وكان المتحدث باسم منظمة الطاقة بهروز كالوندي، قال في مقابلة عبر الهاتف مع التلفزيون الحكومي، إن «مجمع الشهيد احمدي روشن تعرض لحادث فجر الأحد في جزء من الدائرة الكهربائية لمحطة التخصيب». وأضاف «هناك انقطاع في التيار الكهربائي لكننا لا نعرف السبب». وتابع: «لحسن الحظ لم يسفر ذلك عن وفيات أو إصابات أو تلوث». لكن المتحدث باسم اللجنة البرلمانية للطاقة النائب مالك شريعتي قال في تغريدة على «تويتر»: «هذا الحادث الذي وقع (غداة) اليوم الوطني للتكنولوجيا النووية وبينما تحاول إيران إجبار الغرب على رفع العقوبات، مشكوك جداً في أنه تخريب أو اختراق».

في سياق متصل، أكد وزير الدفاع الإيراني أمير حاتمي، أن حرب «الأعداء» على إيران لا تقتصر على البعد الاقتصادي، وتتعداها إلى عمليات «تخريبية». وأضاف حاتمي في كلمة أمس أمام القادة والعاملين بوزارة الدفاع، أن إيران خلال العام الفارسي المنصرم (21 مارس/آذار 2020 حتى 21 مارس 2021) تعرضت لعدة «عمليات إرهابية وتخريبية في أنحاء البلاد»، وفق وكالة «فارس».

مقابل ذلك، لمّحت الإذاعة الإسرائيلية العامة في تقرير لمراسلتها السياسية غيلي ليفي إلى مسؤولية إسرائيلية عما حدث في منشأة نطنز. وقالت الإذاعة إنه يمكن التقدير بأن ما حدث هو نتاج هجوم سيبراني إسرائيلي. وأشارت إلى الدور الإسرائيلي في العام 2011 لضرب المنشآت الإيرانية في هجوم سيبراني استهدف شبكة الحواسيب عبر إدخال فيروس مخوسب عرف باسم ستاكسنيت، وفق تقارير أجنبية مما الحق في حينه أضراراً كبيرة بأجهزة الطرد المركزية. من جهته، كتب الصحافي في الإذاعة الإسرائيلية عميشاي شتاين في تغريدة على «تويتر»: «نعتقد أن الخلل في الدائرة الكهربائية لنطنز هو نتيجة عملية إلكترونية إسرائيلية».

في سياق آخر، ومع ترقب استئناف محادثات فيينا بعد غد الأربعاء، برز قول مركز البحوث التابع للبرلمان الإيراني، إن الولايات المتحدة «ليست لديها إرادة سياسية لرفع جميع العقوبات»، مؤكداً أن «تقييم اجتماعات فيينا يظهر أن أميركا وأوروبا تعملان على تطبيق مسار يجبر فريق إيران المفاوض على التراجع عن مواقفه الأساسية». وأضاف المركز في تقييم نشره على موقعه أن «ثمة قناعة بدأت تتشكل لدى الدول الغربية بأن إيران قد قبلت بعودة متزامنة للاتفاق النووي والتحقق الروتيني من رفع العقوبات»، مؤكدا أن هذه الأطراف بعد هذه القناعة تسعى إلى «إرغام إيران على القبول برفع جزء من العقوبات تحت ضغط سياسي وإعلامي».

> غانتس: أي اتفاق مع إيران يجب أن يضمن أمن إسرائيل

> وزير إيراني: حرب الأعداء علينا تشمل عمليات تخريبية

الملاء الثاني لسد النهضة أمر واقع

> تراجع خطاب الحرب المصري، في مواجهة تحضر أثيوبيا للملء الثاني لسد النهضة، ليحل محله خطاب طمأنة للمصريين، بعدما واجهت القاهرة ضغوطاً دولية للتراجع عن التصعيد، فيما تبدو الخرطوم منقسمة

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أصبح الملء الثاني لسد النهضة الإثيوبي قاب قوسين أو أدنى، بعدما أرسلت أديس أبابا بيانات جديدة بشأن عملية الملء إلى الخرطوم والقاهرة، في إطار محاولتها الالتفاف على مطالبتهما بالتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم على قواعد الملء والتشغيل. وكشفت البيانات المرسلة عن احتمالية إتمام عملية الملء خلال شهري مايو/ أيار ويونيو/ حزيران المقبلين، ما يؤكد ما نشره «العربي الجديد» في 30 مارس/ آذار الماضي، نقلاً عن مصادر مصرية، من أن «التقديرات الفنية على ضوء مستويات الأمطار المسجلة حالياً في هضبة الحبشة تشير إلى احتمالية تبكير موعد الفيضان، وبالتالي إمكانية إنجاز الملء الثاني للسد قبل الموعد المحدد»، ومن ثم وضع مصر والسودان أمام الأمر الواقع للمرة الثانية على التوالي. مقابل ذلك، أول من أمس السبت، عندما أسهب في التأكيد على نجاح الاستعدادات المصرية لهذا الإجراء، الذي وصفه بـ«الصدمة»، مثل مشروع لتبطين الترع وتطوير محطات معالجة المياه وتقليل المساحات المزروعة بالمحاصيل المستهلكة للمياه.

ويتزامن هذا الخطاب المطمئن للرأي العام مع انقلاب واضح في اتجاهات الإعلام المصري الموالي للنظام الحاكم، والمؤتمر أساساً بأمر الاستخبارات العامة، فبعدما شنّت وسائل الإعلام وحسابات التواصل الاجتماعي الموالية للرئيس عبد الفتاح السيسي حملة بتصعيد الحديث عن «ضرورة الحسم بالقوة» والإشارة الصريحة إلى «مطالبات استخدام القوة العسكرية» طالما استمرت أديس أبابا على موقفها المتشبث باستمرار العمل للملء الثاني المنفرد للسد، دون اشتراط التوصل إلى اتفاق نهائي على قواعد الملء والتشغيل، عادت وسائل الإعلام ذاتها للتخويف من استخدام الحلّ العسكري، ودعوة المواطنين للهدوء والاطمئنان ودعم قرارات الدولة.

وكشفت مصادر إعلامية عن رسائل جديدة للإعلاميين، بشأن تخفيض مستوى تطلعات الشارع المصري بشأن الحلّ العسكري وتوضيح مخاطره على مصر. وبحسب المصادر، فقد «تناولت الرسالة التي وصلت إلى عدد من كبار الكتّاب الصحافيين والإعلاميين توجيهات بضرورة التهدئة، وإيلاء الأولوية لخطاب السياسة والدبلوماسية على خطاب الحرب الذي أخذ يتمدد في الشارع في أعقاب تصريحات الرئيس المصري خلال تفقده قناة السويس عقب تعويم السفينة إيفرغيفن».

مقابل ذلك، قال مصدر خاص، لـ«العربي الجديد»، إن تراجع نبرة الحلّ العسكري في تراجعت نبرة الحرب والحلّ العسكري في خطاب الدوائر المصرية الرسمية، بشأن الأزمة.

وقال مصدر فني مصري في وزارة الري، لـ«العربي الجديد»، إن مصر والسودان بدأا بالفعل التعامل فنياً مع خطط التصرفات المائية الخاصة بهما على أساس إتمام عملية الملء الثاني خلال أقل من 90 يوماً، وإن جميع المؤشرات تؤكد عدم وقوع ضرر جسيم أو بسيط على مصر تحديداً جرّاء عملية الملء بسبب توافر كميات المياه المستهدفة، سواء في بحيرة ناصر أو من المياه المرتقب وصولها في نهاية الفيضان. لكن الجانب السوداني مشغول حالياً، بحسب المصدر، في وضع خطة محكمة لتحسين إمكانات السدود لتمرير الكميات المطلوبة بعناية والحيلولة دون تكرار مشكلة فيضان العام الماضي، أو انخفاض المنسوب في عدد من السدود الصغيرة.

ورأى المصدر الفني أن المشكلة الحقيقية في الملء الثاني هي تكريس الأمر الواقع وتفويت الفرصة على مصر والسودان للتوصل إلى اتفاق نهائي ملزم، ما يسمح لإثيوبيا مستقبلاً بالتحكّم في النيل، بعد انقضاء سنوات الرخاء ووفرة الفيضان الحالية، وهو ما تركز عليه القاهرة والخرطوم حالياً في الاتصالات السرّية الجارية مع إثيوبيا عبر وسطاء عديدين من المنطقة وأفريقيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وأشار المصدر في الوقت ذاته إلى أن «التعليمات المسجلة حالياً من هضبة الحبشة تشير إلى احتمالية تبكير موعد الفيضان، وبالتالي إمكانية إنجاز الملء الثاني للسد قبل الموعد المحدد»، ومن ثم وضع مصر والسودان أمام الأمر الواقع للمرة الثانية على التوالي. مقابل ذلك، جاءت بتوجيهات بعد التلويح الغربي بالعقوبات، في حال تمّ استهداف السد بأي عمل عسكري أو تخريبي. وكشف المصدر أن «التباين في الموقف السوداني ووجود تيارين داخل منظومة الحكم في الخرطوم بشأن التعامل مع الأزمة وتقديم ملاحظات بشأن تعلية خيار الحرب أديا أيضاً إلى تراجع من جانب الأجهزة المصرية بشأن استهداف تحجيم التطلعات الشعبية إلى حل عسكري. وتحدث السيسي عن «خيارات مصرية مفتوحة للتعامل مع الأزمة»، منبهاً إلى «التكلفة العالية التي تترتب على أي مواجهات عسكرية».

مصادر دبلوماسية وحكومية مطلعة التوصل لحل وسط يضمن الحد الأدنى من مطالب كافة الأطراف». وقال المصدر إن «الرأي السائد حالياً بين القاهرة والخرطوم هو اللجوء إلى مجلس الأمن، على الرغم مما يحمله هذا الحل من ضياع للوقت».

الانقلاب الواضح في اتجاهات الإعلام المصري طرأ بعد ساعات من حديث السيسي الأربعاء الماضي خلال مؤتمر حكومي، والذي استهدف تحجيم التطلعات الشعبية إلى حل عسكري. وتحدث السيسي عن «خيارات مصرية مفتوحة للتعامل مع الأزمة»، منبهاً إلى «التكلفة العالية التي تترتب على أي مواجهات عسكرية».

مصادر دبلوماسية وحكومية مطلعة

أكدت مصر نجاح استعداداتها لمواجهة الملء الثاني (محمد الشاهد/فرانس برس)

رفض «الاتفاق الثلاثي»

أكد وزير الموارد المائية والري المصري محمد عبد العاطي (الصورة)، أول من أمس السبت، عن تلقي مصر مقترحاً أثيوبياً في صورة اتفاق ثلاثي مؤقت، بالتنسيق حول فترة الملء الثاني إلى شهرين، كحد أقصى، ومن ثم تأجيل المفاوضات إلى ما بعد هذه المرحلة من الملء. وذكر عبد العاطي أن مصر رفضت المقترح، معتبراً أنه «محاولة مكشوفة لاستخلاص إقرار مصري على المرحلة الثانية من الملء التي تنوي أثيوبيا تنفيذها» خلال الصيف.

قالت لـ«العربي الجديد» إن هذا الانقلاب سببه الرئيسي رد فعل سلبي على تهديد السيسي بالحل العسكري، من القوى الدولية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا، وتم إبلاغ الخارجية المصرية برسائل مختلفة تحمل معاني القلق من هذا النهج، وتؤكد أن عواقب أي حل عسكري للأزمة ستكون وخيمة على الجميع، وستمثل خروجاً عن المشروعية الدولية، أكبر من الحرق الذي تصر عليه إثيوبيا. وأضافت المصادر أن الحديث عن الخيار العسكري استفز أيضاً عدداً من رجال الأعمال والمستثمرين المصريين الكبار، وقيادات وزارة الخارجية والدبلوماسيين السابقين الذين تواصلوا مع شخصيات قريبة من السيسي ووزير الخارجية سامح شكري، وطالبوها بالتدخل لوقف الاستنفار الشعبي.

إلا أنه بالتوازي مع تلك النقاشات التي أثمرت واقعاً دعائياً جديداً يقوم على خطاب التعقّل، ما زالت الدوائر الدبلوماسية والاقتصادية نفسها قلقة بشدة من رد الفعل الرسمي المتأخر على التعنّت الإثيوبي، والفشل المستمر في استمالة القوى الكبرى، خصوصاً الولايات المتحدة، في ظل التردي الواضح في موقف الإمارات والسعودية وإسرائيل، وعدم مساهمتها بشكل فعّال في حلحلة الأزمة. وأوضحت المصادر أن مصر أبلغت جميع الوسطاء بعدم قبولها بأي آلية بديلة عن الاتفاق النهائي قبل الملء الثاني، أو بالتزامن معه على أبعد تقدير، علماً أن الآليات البديلة مثل الاتفاق المؤقت أو الاكتفاء بالتنسيق وتبادل البيانات، كانت تحظى بدعم الإمارات، وبموقف محايد من الاتحاد الأفريقي.

شرق غرب

السعودية تعترض مسيرتين جديدتين
الحوثيون يصعّدون في مأرب

يواصل الحوثيون هجماتهم على مواقع القوات الحكومية في جبهة مأرب، في محاولة لتحقيق اختراق جوهري نحو المدينة

عدن ـ **العربي الجديد**

لا تزال المعارك متواصلة على جبهة محافظة مأرب الاستراتيجية شمالي اليمن، بين القوات الحكومية من جهة، والحوثيين من جهة أخرى، والذين شنّوا خلال اليومين الماضيين هجمات مكثفة للتقدم نحو مدينة مأرب، ما أدى إلى سقوط 70 قتيلاً من مقاتلي الطرفين، أمس الأحد. في الأثناء، تتواصل أيضاً الهجمات الحوثية بالطائرات المسيّرة، على جنوب السعودية، وسط استمرار تأكيد «التحالف» الذي تقوده المملكة على اتخاذ الإجراءات لحماية المدنيين. ولقي 70 مقاتلاً من قوات الحكومة اليمنية والحوثيين مصرعهم في حصيلة يومية أكدها مسؤولان عسكريان في قوات الحكومة لوكالة «فرانس برس»، ظهر أمس الأحد، مع شنّ الحوثيين هجمات مكثفة للتقدم نحو آخر معاقل السلطة في الشمال. وأوضح المسؤولان أن معارك محتدمة تدور في ثلاث جبهات، مع تحقيق مقاتلي جماعة الحوثيين تقدماً في منطقتي الكسارة والمشجح شمال غربي مدينة مأرب، وسط عجزهم في المقابل، عن التقدم في منطقة جبل مراد جنوباً. وذكر مسؤول أن طائرات «التحالف» بقيادة السعودية «دمّرت 12 آلية عسكرية للحوثيين، بينها 4 دبابات بالإضافة إلى مدفع». وأوضح المصدران أن القتلى هم 26 من عناصر القوات الموالية للحكومة، و44 من الحوثيين. ووقعت المعارك الجديدة أمس، غداة مواجهات مماثلة، قتل فيها 53 من الطرفين، بين يومي الجمعة والسبت الماضيين، وترافقت أيضاً مع تنفيذ مقاتلات «التحالف» غارات على مواقع الحوثيين.

إلى ذلك، أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين، يحيى سريع، عبر «تويتر»، إن الجماعة أطلقت أمس طائرتين مسيرتين على مرابض الطائرات الحربية في مطار جازان بجنوب السعودية، وعلى قاعدة الملك خالد الجوية في خميس مشيط.

> التقى وزير الخارجية العماني وفد الحوثيين في مسقط

واضاف سريع أن «الاستهداف تم بطائرتين من طراز قاصف 2، وكانت الإصابة دقيقة»، دون تفاصيل عن حجم وطبيعة «الإصابة»، مضيفاً أن هذا الاستهداف «يأتي رداً على استمرار العدوان والحصار على بلدنا العزيز». بدورها، ذكرت وسائل إعلام رسمية في السعودية أمس، أن «التحالف» السعودي اعترض ودمّر طائرتين مسيرتين أطلقهما الحوثيون باتجاه خميس مشيط وجازان. وقال «التحالف» في بيان نقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية «واس»، إنه سيتخذ الإجراءات العملية الضرورية لحماية المدنيين، بما يتسق مع القانون الدولي، مضيفاً أن «محاولات الحوثيين العدائية ممنهجة ومتعمدة لاستهداف المدنيين والأعيان المدنية». وجاء ذلك، بعد إعلان «التحالف» فجر أمس، في بيان آخر، اعتراض وتدمير طائرة مفخخة من دون طيار أطلقها الحوثيون باتجاه منطقة خميس مشيط.

ووسط هذه الأجواء التصعيدية ميدانياً، استأنف الوسطاء العمانيون، أمس، تحركاتهم لإنهاء الأزمة اليمنية. وفي هذا الإطار، عقد وزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، اجتماعاً مع الوفد التفاوضي الحوثي المقيم في مسقط والذي يرأسه المتحدث باسم الجماعة، محمد عبد السلام. وتعليقاً على ذلك، كتب عبد السلام على «تويتر»، إن اللقاء ناقش «الوضع السياسي في اليمن ومسار التفاوض والنقاش الجاري مع المجتمع الدولي»، من دون الكشف عن أي تفاصيل إضافية تشير إلى وجود تقدم ملموس في مسار إنهاء الأزمة أو وقف النار. وأشاد المسؤول الحوثي بالدعم العماني لعملية السلام في اليمن، ودور السلطنة في الحدّ من معاناة اليمن الإنسانية. وكنت سلطنة عمان قد أعربت في أواخر مارس/آذار الماضي عن أملها بالتوصل إلى اتفاق لوقف النار في اليمن «في القريب العاجل»، وذلك فيما لعبت خلال الفترة الماضية دور الوسيط بين جماعة الحوثيين والإدارتين الأميركية والسعودية في محاولة لإنهاء الأزمة.

من جهته، عقد الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، أمس، اجتماعاً ضمّ كافة قيادات الحكومة اليمنية لمناقشة التطورات بمختلف أشكالها، وفقاً لما أوردته وكالة «سبأ» الرسمية للأنباء الخاضعة للحكومة. ولم تتطرق الوكالة لأي تفاصيل في ما يخص العملية السياسية، حيث نقلت عن هادي قوله إنه «لا يمكن قبول التجربة الإيرانية الدخيلة التي فرضتها مليشيا الحوثي مهما كلّف ذلك اليمنيين من ثمن». وتشير تصريحات هادي بشكل ضمني، إلى رفض الشروط الحوثية الخاصة بفتح مطار صنعاء إلى كافة الوجهات، بما فيها طهران ودمشق، حيث كلّف الحكومة بأن يكون السفر بعد رفع الحظر إلى وجهات محددة كما نصّت المبادرة السعودية.

قبول اعتراض واحد على قوانين «التشريعي» الفلسطيني

قبلت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، أمس الأحد، اعتراضاً واحداً من أصل 231 اعتراضاً قدم إليها خلال فترة الاعتراض على القوائم والمرشحين لعضوية المجلس التشريعي لانتخابات العام الحالي، والمقررة في مايو/ أيار المقبل. وأوضحت اللجنة أنها درست جميع الاعتراضات، وقررت قبول اعتراض واحد فقط ضد مرشحة جرى شطب ترشيحها كونها تحمل الجنسية الإسرائيلية، مشيرة إلى أنه يمكن لأي من القوائم الانسحاب، وذلك حتى 29 إبريل/ نيسان الحالي.

(العربي الجديد)

الدبيبة يبدأ اليوم زيارة لأنقرة

يبدأ وفد حكومي ليبي برئاسة رئيس الحكومة الانتقالية عبد الحميد الدبيبة (الصورة)، اليوم الإثنين، زيارة للعاصمة التركية

أنقرة، في أول زيارة رسمية للحكومة بعد توليها مهامها. وقال المتحدث باسم الحكومة محمد حمودة، إن الوفد سيبحث في أنقرة ملفات حيوية، موضحاً أن من بينها «عودة الشركات التركية لتنفيذ مشاريعها المتوقفة في ليبيا، وتوقيع شراكات جديدة، والمستجدات السياسية».

(العربي الجديد)

العراق: التحقيق مع 70 ضابطاً شاركوا باستفتاء «الانفصال»

نقلت وكالات أنباء كردية في العراق، أمس الأحد، عن مصادر تأكيدها إحالة بغداد 70 ضابطاً كردياً من محافظة كركوك، إلى المحاكم العسكرية، لمشاركتهم في الاستفتاء الذي نظمه إقليم كردستان عام 2017 للانفصال عن البلاد. ويواجه الضباط المحالون عقوبة الطرد من الوظيفة والسجن. وأكدت المصادر أن «مدير شرطة الأقضية والنواحي السابق في كركوك، العميد سرحد قادر، يتصدر اللائحة».

(العربي الجديد)

استقالة جديدة في «قلب تونس»

أعلن النائب عن حزب «قلب تونس»، نائب رئيس لجنة المالية في البرلمان التونسي، عياض اللومي، أمس الأحد، استقالته من الحزب، مشيراً إلى أنها تأتي بسبب رفضه «سياسة الأمر الواقع». وأوضح اللومي أن استقالته تأتي على خلفية «ما يسعى لويي الفساد داخل الحزب وخارجه إلى تحقيقه»، مضيفاً أنه اختار «الانسحاب بشرف»، وذلك بعد استقالة 11 نائبا من الكتلة البرلمانية للحزب العام الماضي، لينخفض عدد أعضائها إلى 27.

(العربي الجديد)

«داعش» يقتل مخطوفين اثنين في سيناء

قتل تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لـ«داعش» مواطنين مصريين، بعد اختطافهما مع آخرين من قرية

عمورية شرق مدينة بئر العبد، في شمال سيناء، قبل أكثر من أسبوعين. وقالت مصادر قبلية إن التنظيم قتل محمد إبراهيم حمدان وسويلم أحمد سويلم من قبيلة الدواغرة، واللذان كان اختطفهما برفقة 14 آخرين في 25 مارس/ آذار الماضي، موضحة أنه «تم نشر صور الضحيتين لدى إطلاق النار عليهما بتهمة التعاون مع الجيش المصري».

(العربي الجديد)

تقرير

يعمل نواب وسياسيون في العراق على تجهيز أنفسهم مبكراً للانتخابات التشريعية المقررة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل، وذلك عبر قيامهم بزيارة المدن المدمّرة في شمال العراق وغربه، وسط استهجان العراقيين، ورفضهم لهذه الجولات وأساليبها

العمل جارٍ على إزالة الدمار في الموصل (زيد العبيدي/فرانس برس)

العراق: حملات انتخابية

حج مبكر إلى المدن المحررة من «داعش»

بغداد ـ **زيد سالم**

شهدت الأسابيع الستة الأخيرة، تواقداً متزايداً من قبل زعماء أحزاب وقوى سياسية مختلفة نحو المدن العراقية المنكوبة، شمالي البلاد وغربها، بعد قطيعة دامت أكثر من ثلاث سنوات. وهو ما جعل سكان المدن يضعون الزيارات في سياق حملات انتخابية مبكرة، قبل تشريعيات 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل. واعتبروا أنها لم تأتِ بجديد، في ظل تكرارها الشعارات والوعود نفسها، التي طُرحت في انتخابات عامي 2014 و2018، تحديداً مثل «التعهّد بالكشف عن مصير المختطفين والمغيبين»، و«إعادة إعمار هذه المدن»، و«دفع تعويضات للسكان» و«ضمان فرص العمل». وزار زعماء ونواب الموصل والبعاج وتلعفر وربيعة والحضر ضمن محافظة نينوى، وبيجي وتكريت وسامراء ضمن محافظة صلاح الدين، والفلوجة والرمادي والقائم ضمن محافظة الأنبار. وبسبب عدم توفر قاعات للمؤتمرات أو مبانٍ كافية في تلك المدن المدمرة، أُجريت بعض تلك الزيارات في خيام داخل الشوارع، وأقام بعض النواب والسياسيون ولائم كبيرة دعوا إليها الناس في وسيلة جديدة للجذب ولفت الانتباه، واستخدم آخرون مساجد ومضايف شيوخ وزعماء عشائر للاجتماع بالناس.

وتعاني مدن شمال العراق وغربه، فضلاً عن مناطق حزام العاصمة بغداد، من دمار واسع وترد في مستوى المعيشة، وما زالت آثار المعارك والدمار الذي خلّفته سنوات القتال ضد تنظيم «داعش» ماثلة، مع تنصّل الحكومات المتعاقبة من وعود الإعمار، أو مساعدة الناس على بدء حياتهم مجدداً.

وتتركز غالبية تلك الزيارات على القوى السنّية، وسط مخاوف من تكرار ظاهرة استخدام المال العام في الحملات الانتخابية، خصوصاً مع إطلاق عدد من السياسيين وعوداً خدمية مثل تعبيد طرق وبناء مركز صحي وتوفير منظومات مياه للري، وتوظيف في أجهزة أمنية. وخلال أقل من أسبوع، شهدت الموصل ثلاث زيارات سياسية، أحدها لأحمد الجبوري، الذي أقام وليمة غداء ضخمة وسط شارع عام في المدينة، ودعا إليها السكان. وهو ما أثار موجة سخط واسعة لاستغلال أوضاع السكان وجذبهم للمشاركة في زيارته بمثل هذه الأساليب. في المقابل، زار رئيس البرلمان محمد الحلبوسي الفلوجة والكرمة والرمادي، كما أجرى رئيس حزب «الحل»، جمال الكربولي، زيارة إلى مدينة القائم التابعة لمحافظة الأنبار، وزار رئيس البرلمان السابق سليم الجبوري محافظة ديالى، والنائب قتيبة الجبوري زار تكريت.

وحول انعكاس هذه الزيارات على الانتخابات، ذكر قاض في المفوضية العليا للانتخابات ببغداد، أنّ المفوضية قد تضطر إلى البدء في تطبيق اللوائح التنظيمية للانتخابات منذ الآن بحق عدد من الأحزاب والقوى والشخصيات السياسية، بسبب ما يمكن اعتباره حملات انتخابية مبكرة في مناطق تعاني الحرمان والعوز الشديد. وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه يمكن إدراج الزيارات كإحدى وسائل الدعاية الانتخابية غير القانونية، بسبب وعود الرؤوار للأهالي وطلبهم التصويت لصالحهم في الانتخابات.

من جهته، وصف محمد الذيابي، وهو زعيم قبلي في الأنبار، الزيارات، بأنها «استغلال لحاجة الناس»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «محاولة الزوار إيجاد مكان ملائم للاجتماع بالناس وسط هذا الدمار كافٍ ليكون دعاية مضادة لهم، لكنهم ما زالوا يؤملون الناس بالوعود. ووصل الحال إلى أن يقوم أحد السياسيين الذي زار الأنبار أخيراً، بالقسم بالله على كلامه إنه صادق ولن يخذلهم، على الرغم من أنه كرر وعوده هذه في سنوات سابقة».

من جهته، أشار عضو الحزب الشيوعي العراقي، أيهم رشاد، إلى أن «الزيارات السياسية والانتخابية إلى المناطق المحررة من سيطرة تنظيم داعش، لا تمثل أي فائدة بالنسبة للمواطنين في تلك المدن، وهي دعاية لا تتعدى حدود الصور والإعلام. وبات العراقيون يسخرون في مواقع التواصل الاجتماعي من هذه الظواهر ولا تتعدى حدود وقت الزيارة، ولا تترك أي آثار إيجابية». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «بعض السياسيين الذين تعود أصولهم إلى المناطق المحررة يسعون إلى التظهر بأنهم الذين حرروا هذه المدن، ويتحدثون بلهجة عالية وفوقية لا تتناسب مع الأوضاع الصعبة التي يعيشها أبناء المناطق الأصليون، من تضييق للحريات بسبب انتشار الفصائل المسلحة، وتراجع في الخدمات وسقف الحقوق، وزيادة في البطالة».

بدوره، وصف محافظ الموصل السابق أثيل النجيفي، الزيارات بـ«السلوك الذي لا ينطلي على العراقيين»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد» أن «الشارع بات يدرك أن هذه الزيارات انتخابية، ولا تقدّم غير الوعود الكاذبة وعدم وجود أي خدمات حقيقية. وعلى السياسيين أن يتركوا هذه الطريقة ويتجهوا إلى إعمار مدنهم التي خرّبها الإرهاب والفشل السياسي». واعتبر تلك الزيارات دليل على استشعار الإفلاس السياسي.

ولا يقتصر الأمر على السياسيين، إذ سُجلت زيارات مماثلة لقادة أمنيين وزعماء في «الحشد الشعبي»، إلى المناطق المحررة، وإجراء جولات ميدانية بين الأحياء والمناطق السكنية ولقاء المواطنين. وتتبع هذه الطريقة غالبية قادة الوية «الحشد الشعبي»، وتحديداً في الموصل، وسهل نينوى، وغرب الأنبار، وصلاح الدين، وأخذت أشكال حملات التنظيف ورفع النفايات ومخلفات الحرب وحل مشاكل أمنية مختلفة.

وعن ذلك، قال المحلل عبد الله الركابي، لـ«العربي الجديد»، إن «غالبية الأحزاب والكيانات السياسية والشخصيات العاملة في الساحة السياسي لا تمتلك أي مناهج حقيقية لخدمة العراقيين، على الرغم من امتلاكها الموارد المالية الضخمة، من أجل استبدار العقول المفكرة التي تكتب وتضع هذه المناهج. بالتالي، فهي تعتمد على أساليب ترغيب العراقيين بالمناصب والتعيينات والوعود، ومنها توزيع قطع الأراضي وإصلاح الخدمات». ولفت إلى أن «زيارة المناطق المنكوبة من قبل السياسيين أصبحت ظاهرة معمول بها حين يكون السياسي من دون نهج». ورأى أن «الحاشية المقرّبة من السياسيين تخدعهم وتعمل على تضليلهم وإشعارهم بأن الناس الذين خرجوا من منازلهم لرؤية المسؤول يقفون إلى جانبه، ولن يتخلوا عنه في الانتخابات. مع العلم أن معظم الذين يظهرون في صور المسؤولين أثناء زياراتهم السياسية للمناطق المنكوبة المتعبة، مدفوعو الثمن من قبل المقربين من المسؤول نفسه».

> قد تضطر مفوضية الانتخابات إلى تطبيق اللوائح بحق البعض
>
> جال سياسيون وقيادات من «الحشد الشعبي» على مدن مدمّرة

ملاحقة «داعش»

أطلقت القوات العراقية، أمس الأحد، عملية عسكرية لملاحقة تنظيم «داعش» في محافظة الأنبار غربي البلاد، وذلك بعد أيام قليلة من عملية مماثلة نفذ تها شمالي العراق. وأفادت خلية الإعلام الأمني في بيان، بأن العملية شملت سبعة محاور، جنوبي شرق منفذ طربيل الحدودي مع الأردن.

تقرير

يحاول الروس السيطرة على ملف المعابر مع النظام السوري، من أجل تخفيف الضغط الاقتصادي عنه. وتتذرّع موسكو في ذلك بـ«السيادة السورية» على المعابر، الواقعة في مناطق سيطرة المعارضة

المعابر الإنسانية في سورية

ورقة بيد الروس لمساعدة نظام الأسد

أمين العاصي

تستخدم روسيا مسألة المعابر الإنسانية لإدخال مساعدات أممية إلى الداخل السوري كورقة لتعزيز سلطة النظام وإنعاش اقتصاده، مع عرقلتها مساعي من قبل الأمم المتحدة لإعادة افتتاح ثلاثة معابر كانت معتمدة لتخفيف معاناة ملايين السوريين الخارجين عن سيطرة النظام في شمال سورية وشمالي شرقها. وفي جديد هذا الملف، برز كلام لرئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، فولكان بوزكير، خلال زيارته إلى ولاية هاتاي التركية، أول من أمس السبت، مبدياً أمله في أن يزيد مجلس الأمن عدد المعابر لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الداخل السوري. وتفقد المسؤول الأممي خلال الزيارة مركز نقل المساعدات الإنسانية في بلدة ريحانلي «الريحانية» التابعة للولاية في جنوب تركيا.

وفي معرض حديثه للصحافيين، أشار بوزكير إلى أن شمال غربي سورية يحتضن نحو 2,7 مليون سوري نازح يعيشون في ظروف إنسانية صعبة، موضحاً أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ناقشت الملف السوري 3 مرات. وأضاف: «للأسف لدينا بوابة واحدة مفتوحة من أصل 4، لإيصال المساعدات الإنسانية الأممية إلى سورية، وأتمنى أن يرفع مجلس الأمن عدد هذه البوابات في أقرب فرصة». وأعرب بوزكير عن دعمه لمناشدات ومساعي المجتمع الدولي في هذا الإطار، مشدّداً على أنه سينقل انطباعاته وملاحظاته التي تلقاها في الميدان إلى كل أعضاء الأمم المتحدة، متعهداً ببذل كل الجهود من أجل دفع مجلس الأمن الدولي لتغيير قراره، والسماح برفع عدد بوابات إيصال المساعدات الأممية إلى سورية. وكانت الأمم المتحدة قد اعتمدت في عام 2014 آلية لتوزيع المساعدات التي تقدمها جهات ومنظمات دولية إلى السوريين في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام عبر 4 معابر، تشرف على عملية التوزيع عبرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا).

وقوّضت روسيا والصين جهوداً أممية لتخفيف معاناة السوريين في مناطق سيطرة المعارضة، واستخدمتا منتصف العام الماضي حق النقض ضد مشروع قرار بتمديد التفويض الدولي للأمم المتحدة بإدخال المساعدات إلى سورية من دون إذن النظام عبر منفذين حدوديين مع تركيا، هما باب الهوى وباب السلامة. وكانت الدولتان استخدمتا حق النقض أيضاً في قرار قدمته ألمانيا وبلجيكا والكويت، يدعو لتمديد توزيع مساعدات من الأمم المتحدة إلى 4 ملايين سوري لمدة عام. وكانت تستخدم قبل هذا التاريخ أربع نقاط عبور لإيصال المساعدات: باب الهوى وباب السلامة، ونقطة الرمثا عبر الأردن ونقطة اليعربية عبر العراق.

وتحاول موسكو استخدام ورقة المعابر إلى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام لتعزيز موقفه السياسي، في ظلّ محاولته إنعاش اقتصاده. وتتذرع موسكو بـ«السيادة السورية» لإغلاق المعابر الخارجة عن سيطرة النظام: باب الهوى، وباب السلامة بيد فصائل المعارضة، واليعربية بيد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد).

وفشلت روسيا الشهر الماضي في إقناع الجانب التركي بفتح معابر بين مناطق النظام والمعارضة في الشمال والشمال الغربي من سورية، في مسعى لم يُكتب له النجاح لتنشيط الحركة التجارية، كي يستفيد النظام من النقد الأجنبي ليوقف انهيار الليرة السورية. لذلك من المتوقع أن تعرقل موسكو تجديد آلية المساعدات الأممية عبر معبر باب الهوى، التي تنتهي في 11 يونيو/حزيران المقبل. مع العلم أن المساعدات الأممية تدخل أيضا إلى مناطق النظام السوري عبر معبر المصنع مع الجانب اللبناني.

وتعهد مانحون دوليون أواخر الشهر الماضي بجمع قرابة 6,6 مليارات دولار أميركي لمساعدة اللاجئين والنازحين السوريين في قطاعات مختلفة، في مقدمتها الصحة والتعليم والإغاثة الإنسانية. وسيكون جزء كبير من هذه المخصصات ضمن المساعدات الإنسانية الأممية عبر الحدود، والمهددة بتعطيل آلية التجديد لها من خلال روسيا في مجلس الأمن منتصف العام الحالي.

وأشار الباحث الاقتصادي في مركز «جسور» للدراسات خالد تركاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن التعنت الروسي إزاء فتح المعابر الإنسانية «يأتي في سياق مواصلة حصار المناطق الخارجة عن سيطرة النظام السوري»، مضيفاً أن «الروس يريدون التحكم بالأموال والمساعدات الإنسانية لتوزيعها كيفما يريدون لمصلحة النظام».

من جهته، رأى المحلل العسكري العميد مصطفى الفرحات، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الموقف الروسي إزاء الملف السوري يرمته «واضح»، مضيفاً: «لو تمكنت موسكو لأخضعت كل الجغرافيا السورية مرة أخرى للنظام الأسدي». وأضاف أن «أي شيء يضغط على السوريين الخارجين عن سيطرة النظام لإجبارهم على العودة إلى سلطة الأسد لن تتردد موسكو في استخدامه، والمعابر الإنسانية جزء من الضغوط الروسية». وكشف أن الجانب الروسي «يضغط من أجل إعادة السوريين إلى مناطق النظام»، مضيفاً: «لم يتوان الروس عن استخدام كل أصناف الأسلحة في قتل السوريين. منذ أيام قليلة تم استهداف سيارة تقل مدنيين بقرية الناجية في ريف إدلب الغربي ما أدى إلى مجزرة بحق عائلة كاملة. وسبق هذا الحادث استهداف الروسي لمشفى في بلدة الآتارب في ريف حلب الغربي».

ونوّه الفرحات إلى «المعابر التي يُعلن فتحها من وقت إلى آخر لعودة السوريين من الشمال إلى مناطق النظام، لم يعبر منها أحد، لذلك يحاول استهداف كل أسباب الحياة في الشمال السوري». وذكر الفرحات أن الجانب الروسي «يريد وضع يده على كل المعابر الحدودية السورية»، مشدّداً على أن «الروس يحاولون استغلال المساعدات الإنسانية الأممية لإسعاف النظام الذي يختنق بسبب العقوبات الدولية عليه نتيجة جرائمه ضد السوريين». ورأى أن موسكو «فشلت فشلاً ذريعاً في سورية، فلم تستطع إخضاع السوريين عسكرياً وسياسياً، لذلك يحاول السيطرة على المعابر، لأنها الشريان الذي يمكن أن يعيد جانباً من الحياة إلى مناطق سيطرة النظام الذي يتعرض اقتصاده لانهيار متواصل».

> التعنت الروسي إزاء فتح المعابر لحصار المناطق المحررة
>
> الجانب الروسي يريد وضع يده على كل المعابر الحدودية السورية

شرق غرب

أفغانستان: «طالبان» تهاجم الجيش

أفادت حركة «طالبان»، أمس الأحد، بمقتل وإصابة أكثر من 100 عنصر من الجيش الأفغاني في هجوم لمسلحين على قوة للجيش في إقليم ميدان وردك المجاور للعاصمة كابول. وذكر المتحدث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد، في تغريدة له على «تويتر»، أن قوة للجيش الأفغاني، موجودة في مديرية جليريز بإقليم ميدان وردك، تعرّضت لهجوم لعناصر الحركة، أدى إلى مقتل 100 عنصر وتدمير 12 مدرعة للجيش.

(العربي الجديد)

كشمير: القوات الهندية تقتل 5 متمردين

قتلت القوات الهندية، أمس الأحد، خمسة متمردين مشتبه بهم في مواجهتين مع مسلحين في الشطر الخاضع لسيطرتها في إقليم كشمير المتنازع عليه مع باكستان. وقال المفتش العام فيجاي كومار للصحافيين، إن القتال بدأ في وقت متأخر من مساء أول من أمس السبت، عندما قامت القوات، بناء على معلومات استخبارية، بتطويق قريتين في منطقتي شوبيان وبيجبهارا جنوبي الإقليم. وفي سياق منفصل ذكرت الشرطة الهندية أن «مجهولين قتلوا شرطياً في هجوم مسلح».

(أسوشييتد برس)

تايوان: واشنطن قلقة من تصرفات بكين

أفاد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الأحد، بأن الولايات المتحدة قلقة من التصرفات الصينية العدائية حيال تايوان، محذّراً من محاولة أي طرف تغيير الوضع الراهن في غرب المحيط الهادئ بالقوة. وفي مقابلة لمحطة «أن بي سي» رفض بلينكن الردّ على احتمال أن ترد الولايات المتحدة عسكرياً على أي تحرك صيني في تايوان.

(رويترز)

الحدث

الأردن: ظهور علني مشترك للملك عبد الله والأمير حمزة

تُظهر مشاركة الأمير حمزة في الذكرى المئوية الأولى لإنشاء الأردن، إلى جانب الملك عبد الله الثاني، توجّها نحو طيّ صفحة الأزمة

عمّان ـ **العربي الجديد**

ظهر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني وولي العهد السابق الأمير حمزة بن الحسين، أمس الأحد، معاً في احتفالات الذكرى المئوية الأولى لتأسيس الأردن، في أول ظهور علني لهما منذ الأزمة الأخيرة، وفق مشاهد بثّها التلفزيون الرسمي. ونشر الديوان الملكي، عبر «تويتر»، صوراً للعاهل الأردني وولي عهده الأمير حسين والأمير حمزة بن الحسين وعدد من الأمراء، في زيارة للأضرحة الملكية بمناسبة مئوية الدولة. وظهر الملك وإلى جانبه عمه ولي العهد الأسبق الأمير حسن ومعهما عدد من الأمراء، واضعين كمامات سوداء، بينما وضع الأمير حمزة كمامة زرقاء.

ويأتي التطور الجديد بعد أكثر من أسبوع على اتهام الحكومة الأردنية، الأمير حمزة وأشخاصاً آخرين من الحلقة المحيطة به، بالتورط في مخطط «لزعزعة أمن الأردن واستقراره». واعتُقل نحو 20 شخصاً، بينهم رئيس الديوان الملكي الأسبق باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد، بينما وُضع الأمير حمزة في الإقامة الجبرية. لكن الملك عبد الله الثاني ذكر في رسالة بثها التلفزيون الرسمي، يوم الأربعاء الماضي، أن «الفتنة وُئدت»، مؤكداً أن «الأمير حمزة مع عائلته في قصره وتحت رعايتي». واعتبر الباحث الأردني عامر السبايلة، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن ظهور الأمير حمزة برفقة الملك رسالة واضحة للشعب الأردني الذي انقسم خلال الأيام الماضية، والذي يرفض هذا الخلاف، وأن يمس العائلة المالكة الشرخ. وسبق الاحتفالات، نشر الكاتب فهد الخيطان، مقالاً في صحيفة «الغد»، موجّهاً فيه الاتهامات إلى الأمير حمزة، وملمحاً إلى إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية بحقه.

واتهم الكاتب الأمير حمزة بـ«تبييت النوايا مسبقاً» بحرصه على تسجيل وتصوير كل ما يحصل وبثه للخارج، معتبراً أن توقيع الأمير حمزة على بيان «الولاء والطاعة» لا يعفيه من المسؤولية. وذكر الكاتب المقرّب من أصحاب القرار في مقاله في صحيفة «الغد» المعنونة بـ«خمس حقائق حول الفتنة ورموزها»، أن «الأمير حمزة اشترط (تسلم) قيادة الجيش ليتوقف عن نشاطاته المناوئة للحكم». وأضاف الخيطان، وهو رئيس مجلس إدارة تلفزيون الأردن الرسمي، أن «مسار الحل العائلي لقضية الأمير حمزة حظي بدعم واسع من الأردنيين. وأمام الموقف الموحد للأسرة الهاشمية، وحكمة الأمير الحسن بن طلال، لم يكن أمام الأمير حمزة سوى الانصياع وتوقيع رسالة يتعهد فيها بالولاء والطاعة للملك عبد الله الثاني وولي عهده، والالتزام بثوابت الدستور الأردني، التي حمت الأردن لقرن من الزمان. وتزامن ذلك مع توقيف رموز الفتنة وبدء التحقيق معهم فيما توفر من معلومات خطيرة عن نشاط عملياتي بلغ حد الحديث عن ساعة الصفر، ووقت التحرك». ووفق الكاتب، فإن «توقيع الأمير حمزة على تعهّد بالولاء والطاعة، بداية وليست نهاية، وعلى عاتقه تقع مسؤولية ترجمة ما كتب في رسالته إلى ممارسات فعلية، أهمها الالتزام بالدستور وثوابته، وبقانون الأسرة المالكة للعام 1937». واعتبر أن امتثال الأمير لا يعفيه من المسؤولية عن دوره في القضية، مشيراً إلى أن «الاعتقاد الأولي كان بأن رموز الفتنة عملوا على توظيف الأمير لتحقيق مآربهم، لكن المعلومات الاستخبارية التي جرى جمعها على مدار أشهر تشير بوضوح إلى دور مختلف للأمير، وانخراط كامل في عمليات التحضير لساعة الصفر». وكتب الخيطان: «إلى حين اكتمال التحقيق وصدور لائحة الاتهام بحق المتهمين، وما فيها من اعترافات غزيرة، سيدرك الرأي العام حجم القضية وخطورتها، وسيحصل الكثيرون على جواب عن سؤال هيمن على الفضاء العام، عن وجاهة الربط بين الأمير وباسم عوض الله، الذي انخرط قبل ذلك في نشاط سياسي خارجي، لإضعاف موقف الأردن في مواجهة الضغوط للقبول بصفقة القرن».

> الأمير حمزة اشترط تسلّم قيادة الجيش ليتوقف عن نشاطاته

الملك عبد الله أمام الضريح والأمير حمزة يسار الصورة (بترا)

من جهتها، ألقت «نيويورك تايمز» الضوء على خلفيات القضية، ونقلت عن مسؤولين أردنيين، لم تسمّهم، قولهم إن قرار إقالة الأمير حمزة من منصب ولي العهد عام 2004 دفره، بعد أن كان مفضّلاً لدى الملك الراحل الحسين بن طلال». وذكرت بدورها، أن الأمير حمزة طلب، في وقت معين، أن يكون القائد العام للقوات المسلحة، ولكن الملك عبد الله الثاني رفض هذا الطلب. وسرّبت عن التحقيقات الأردنية خلوصها إلى أن الأمير حمزة ورئيس الديوان الملكي الأردني الأسبق باسم عوض الله، الذي يحمل أيضاً الجنسية السعودية، تآمرا مع العشائر الساخطة لإثارة جو من الاضطرابات.

تقرير

تستعدّ أوروبا للاسوأ في موضوع أوكرانيا، بعد اتخاذها قرار مواجهة روسيا، سياسياً وحتى عسكرياً، مستندة إلى تجديد الرئيس فلاديمير بوتين نواياه العدوانية، وإلى بروز دعم أميركي واسع لأوكرانيا

حرب أوروبا المنسية

نذر مواجهة مع بوتين في أوكرانيا

ناصر السهلي

في مارس/ آذار 2014 اعتبر بعض الروس أن سياسة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بضم شبه جزيرة القرم الأوكرانية، والتدخل العسكري في شرق أوكرانيا، ليست سوى «أدوات يستخدمها المحلل الروسي ألكسندر موروسوف في موقع «كولتا.رو» الإخباري. وذكر أن بوتين يعتبر ضمّ القرم تصحيحاً للتاريخ، وانتقاماً من الغرب لتقسيم يوغوسلافيا، وإضعاف روسيا بإحاطتها من دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي، وبأنها «عودة إلى سياسة القوة في ثلاثينيات القرن الماضي».

بوتين نفسه هاجم الغرب متهماً إياه بممارسة «النفاق بالتنديد باستفتاء القرم بينما يحاول الأطلسي تطويق روسيا»، في إشارة إلى تصاعد التيار الأوكراني المؤيد للتوجه نحو غرب أوروبا، قبل التدخل الروسي. كلام بوتين عن «التطويق»، قبل 7 أعوام، كانت مؤشراته واضحة. فدول البلطيق (لاتفيا، إستونيا، ليتوانيا) وبولندا، كانت تدفع فعلياً لبناء حواجز صدّ عسكرية، مع توالي التحشيد العسكري للأطلسي نحو مناطق متاخمة فعلياً لروسيا. ردت موسكو باستغلال جيب كالينينغراد الروسي (بين بولندا ودول البلطيق) لتعزيز ترسانته الصاروخية، وإبحار غواصات «الشبح»، كما سماها السويديون، وطائرات مقاتلة جابت واستفزت أجواء غربية مختلفة.

في دول البلطيق ثمة أقلية ناطقة بالروسية، كتلك الموجودة في شرق أوكرانيا، ما أثار المخاوف من استغلال الكرملين لوضعها من أجل تبرير أي تدخل مقبل. وظلّ الاف الجنود من حلف الأطلسي منتشرين، خصوصاً في ليتوانيا، لإيصال رسالة ردع مفادها أنه لن يسمح لبوتين بالتحرك فيها بحرية. وتجاوزت محاولات روسيا مواجهة التغلغل الغربي في الجوار لتصل إلى المنطقة القطبية الشمالية، بمناورات عسكرية وأخرى مضادة، في أقصى الشمال الذروجيي، وتحذير فنلندا والسويد من التقارب مع الأطلسي، لكنه لم يفلح، مع تزايد مخاوف دول الشمال مما أطلق عليه «محاولة روسية لتغيير خطوط الجغرافيا العسكرية في البلطيق والقطب الشمالي». وسط كل ذلك، توقع منافس بوتين السابق ميخائيل خودوركوفسكي، في عام 2014، أن تنزلق روسيا «نحو العزلة والأزمات اقتصادية»، مع ملاحظته أن الأمر «يتعلق في نهاية المطاف ببقاء بوتين في الحكم من خلال إظهار نفسه منتصراً، وتعزيز مشاعر العداء للغرب».

وعلى الرغم من مرور سبع سنوات على الأزمة الأوكرانية، إلا أن أوروبا والغرب عموماً استيقظا على حقيقة «عقيدة بوتين الجديدة»، حسبما وصفته المحللة الروسية ليليا شيفتسوفا، بعد فوزه برئاسيات 2012، ثم ضمّ القرم. وتقوم عقيدة بوتين على «إلغاء النظام العالمي الذي ساد منذ نهاية الحرب الباردة (1947 ـ 1991)». وعملياً تستند إلى تدخل موسكو في كل بقعة جغرافية تضم ناطقين بالروسية، لتحقيق مصالح تخص البقاء السياسي لبوتين ونخبته الحاكمة، ولو أدى ذلك إلى خرق الاحترام الرسمي لموسكو إلى الحدود التي خلفها انهيار الاتحاد السوفييتي. وتتضح معالم تلك العقيدة التي يتبناها بوتين في تقرير استراتيجي لأكاديمية الدفاع في العاصمة الدنماركية كوبنهاغن. وهو ما ساهم منذ عام 2014 في فهم السيناريوهات والخطوات التي ينتهجها الكرملين في الشمال الأوروبي والمنطقة القطبية، عدا عن سياساته في دول الجوار والمياه الدافئة. وتبنى فعلياً مجلس الدوما الروسي هذا المذهب عام 2014، مقراً السماح بضم الأراضي في البلدان المجاورة، إذا لم يكن لتلك الدولة «حكومة شرعية فعالة». وهذا هو بالضبط ما رأه بوتين في الحكومة الأوكرانية خلال الأزمة السياسية في عامي 2013، و2014.

ولم يوفر الكرملين في سبيل ذلك تشكيل ما عرف بحرب سيبرانية وبث أخبار مشوشة ومضللة في الغرب، إلى جانب تبني مرتزقة «فاغنر» بشكل غير رسمي في مناطق براها مهمة لمصالحه، وساهمت تلك السياسات في تقسيم وإثارة مشاعر الأوروبيين بعضهم ضد بعض. ونجحت الحلقة المقربة من الكرملين في اختراق جدران الاتحاد الأوروبي، ولعب لعبته المكشوفة في التحالف مع اليمين الأوروبي المتطرف، من السويد وألمانيا شمالاً حتى النمسا وفرنسا وإيطاليا، ونسج علاقات مع قادة في وسط أوروبا وشرقها لتقسيم مواقف التكتل الأوروبي وإضعافه سياسياً. وأدى وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض عام 2016 دوراً كبيراً في تعزيز تكتيكات الكرملين تلك، فترامب نفسه فتح حرباً باردة مع الأوروبيين، واندفع مستشاره السابق ستيف بانون، لتعزيز دور الأحزاب القومية المتطرفة والحركة الشعبوية الأوروبية.

غير أن كل شيء تغير في العام الحالي مع استشعار الأوروبيين بأن سياسة البيت الأبيض تحت حكم جو بايدن ليست كما كانت في عهد ترامب، بل ثمة تعبير بصوت مرتفع عن القلق من عقيدة بوتين. وهو ما أدى إلى تزايد اتهامات الكرملين لأوكرانيا بـ«الاستفزاز»، مع دفع كييف قواتها نحو حدودها الشرقية. وخلال الأسابيع الأخيرة كان القصف والقنص في شرق أوكرانيا سيد الموقف، مع تركيز الدعاية الروسية على مقتل طفل في الخامسة من عمره بقصف أوكراني، لشد العصب القومي.

وترافق تبادل الاتهامات بين الروس والأوكرانيين مع تحركات غريبة داعمة كبيف، وهو أمر فعلته أوروبا سابقاً في عام 2014، وتراوح موقفها بين فرض عقوبات وبين دعوة ألمانيا لبوتين بـ«التعقل»، لأن المصالح متشابكة، ولا يبدو أن التهديد بوقف خط غاز «السيل الشمالي 2» يجدي نفعاً. وفي الأشهر الأخيرة من حكمها وجدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل نفسها ترّدد العبارات ذاتها التي رددتها عام 2014، لبوتين عن ضرورة التعقل. ودعته يوم الخميس الماضي إلى سحب القوات الروسية المحتشدة في غرب البلاد على الحدود مع أوكرانيا، التي تحدثت عن «تهديد عسكري خطير لأمن الدولة الأوكرانية». لكن الكرملين نفى، أمس الأحد، أن تكون ميركل طلبت ذلك من بوتين. وأضاف في بيان أن «لا أحد يريد اندلاع حرب مع أوكرانيا»، لكنه حذّر في المقابل من وقوع حرب أهلية فيها. وعلى امتداد خط تماس عسكري ممتد لأكثر من 400 كيلومتر، يفصل بين القوات الانفصالية المدعومة من روسيا والجنود الأوكرانيين في شرق أوكرانيا، أطلق الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي تصريحات تتهم الروس بقتل وإصابة جنود. وحذّر من أن القادة والجنود سيردون على ذلك. وهنا، تبدو الأجواء العسكرية، مع مقتل جنود أوكرانيين، مشابهة لتلك التي شهدتها الجبهة في اشتباكات 2014 و2015. ففي الأشهر الأخيرة قتل 27 جندياً أوكرانياً، 5 منهم في الأسبوع الأول من إبريل/ نيسان الحالي. اتهامات كييف لموسكو بإشعال الجبهة، والتركيز على سكان دونباس (منطقة في شرق أوكرانيا)، باعتبارهم اليوم مواطنين روساً، دفعت بوتين، يوم الجمعة الماضية، إلى اتهام كييف بالقيام «بأعمال استفزازية خطيرة». كذلك حذّر نائب رئيس الأركان الروسية، ديمتري كوساك، وفقاً لصحيفة «كوميرسانت» الروسية، من أن اندلاع أي صراع عسكري جديد سيعني «بداية نهاية لأوكرانيا». وربط كوساك التدخل العسكري الروسي بالتهديد لمواطني روسيا في شرق أوكرانيا، مقارناً بين مذبحة سريرينيتسا في البوسنة والهرسك (حصلت بحسب تصريحات لأحد أهم خبراء الشأن الروسي في ألمانيا، أندريه كورتونوف، برأي كورتونوف أن «لعبة استخدام الأزمة الحالية لنيل مكاسب تفاوضية تعتبر مخاطرة غير محسوبة، خصوصاً مع تصريحات كبار مستشاري بوتين في الأيام الأخيرة». ولا يستبعد أن يؤدي «استمرار المنهج نفسه أن تكون أمام اندلاع حرب حقيقية بين موسكو وكييف». وأبدى كورتونوف خشيته من «مخاطر نشوء سيناريو القرم»، معتبراً في الوقت عينه أن «الوضع الروسي الآن يختلف عما كان حتى قبل سنتين، ويعيش واقعاً مأزوماً خلقته سياسات الكرملين. ويبدو أن تفجير أوضاع شرق أوكرانيا للضغط على الغرب، وخصوصاً من خلال الوجود الروسي الروسي في دونباس، يُراد منه تحسين شروط التفاوض مع الغرب». لكن، يبدو أن المسؤولين الأوكرانيين، الذين يشعرون اليوم بدعم أكبر من الغرب، لم يترددوا في إرسال تعزيزات عسكرية وإظهار تحد للكرملين، مع تشابك مصالح متعددة أوروبية - أميركية - تركية في المسألة الأوكرانية، وهو ما أكده الخبير في الشأن الروسي - الأوكراني في جامعة كييف، الألماني أندرياس أوملاند. وأكد أوملاند أن «الحلقة الضيقة المحيطة بفلاديمير بوتين وحدها تعرف ما إذا كانت التعزيزات العسكرية ستُفعّل أم أنها فقط حركات تفاوضية».

ولدى الرئيس الروسي مصلحة أخرى في تسريع تجنيس سكان شرقي أوكرانيا، على الأقل، بحسب أوملاند: «فهي عملية تأتي قبيل الانتخابات البرلمانية المقبلة (في سبتمبر/ أيلول المقبل)، لأن شعبيته في تراجع بعد 2014. وربما يعتقد أن التجنيس مع حرب صغيرة وسريعة الانتصار ستدفع برياح أشرعة شعبيته لتحلق أكثر». ويعاني بوتين من مشاكل داخلية مع المعارضة المتنامية، خصوصاً مع اعتقال المعارض الكسي نافالني، وتوتر علاقته بدول أوروبية تطالبه بالكشف عن محاولة اغتيال الأخير بالتسميم، وهو أيضاً مطلب أميركي ضاغط على الكرملين. أما الجنرالات الأوكرانيون فلا ينظرون إلى التحركات الروسية على أنها لتحقيق هامش تفاوض أفضل. وبحسب الصحافة الأوروبية، ينظر هؤلاء إلى تحريك موسكو للدبابات والمدفعية طويلة المدى، ونشر عشرات الآف الجنود على الحدود الشرقية وفي شبه جزيرة القرم، بأنها ليست للاستعراض، وهو ما أكده الرئيس الأوكراني، خلال زيارته الجبهة يوم الخميس الماضي. وأظهر تقرير حديث لموقع «إنسايدر» (بنسخته الروسية) قيام السلطات الأميركية بتحليل مكثف ودقيق للتعزيزات العسكرية الروسية، التي يبدو أنها سبقت باسابيع الاشتباكات الأخيرة في شرق أوكرانيا خلال مارس/ آذار الماضي وإبريل/ نيسان الحالي. وفي خلفية المشهد الموتور، بات كييف أكثر جرأة على مواجهة الكرملين، خصوصاً مع توالي التصريحات الأوروبية والأميركية الداعمة لها. وأخيراً، باتت شبه جزيرة القرم تعاني من نقص المياه بعد أن قطعتها أوكرانيا من البر الرئيس. ويعتقد بعض المراقبين أن روسيا يمكنها التحجج بذلك للقيام بعمل عسكري «وهو أحد السيناريوهات المحتملة، إذ يمكن لموسكو الادعاء بأنه نظراً للحاجات الإنسانية، ستقوم باجتياح مناطق تقع شمالي القرم داخل أوكرانيا»، من دون استبعاد قيامها باجتياح سريع لشرق أوكرانيا بحجة حماية «مواطني روسيا».

جهود تركية لاحتواء الخلاف

أعلن الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأحد، أن بلاده تبذل جهوداً من أجل حلّ الخلافات بين روسيا وأوكرانيا عبر المفاوضات والسلام. وأضاف في كلمة له خلال لقاء مع أعضاء من «اتحاد الديمقراطيين الدوليين»، في قصر «دولمه بهتشه» الرئاسي في إسطنبول: «نريد أن تحلّ روسيا وأوكرانيا خلافاتهما عبر المفاوضات والسلام في أقرب وقت، من أجل مستقبل الاستقرار والأمن في منطقتنا، ونبذل جهوداً في هذا الاتجاه».

جنديّ أوكراني في خندق على خطوط التماس مع الانفصاليين شرقي أوكرانيا (فرانس برس)

تقوم عقيدة بوتين على إلغاء نظام ما بعد نهاية الحرب الباردة

استشعر الأوروبيون تبدّلاً في الموقف الأميركي ضد روسيا

معارضة غربية حازمة

شدّد وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، أمس الأحد، على أن بلاده والولايات المتحدة «تعارضان بحزم» حملة روسيا لزعزعة استقرار أوكرانيا والتحشيد العسكري، مشيراً إلى أنهما دعتا موسكو لتهدئة الوضع. وأضاف راب في تغريدة على «تويتر»، أن وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن «وأنا اتفقنا على ضرورة أن تعمل روسيا فوراً على تهدئة الوضع، والوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا».

سورية والنووي الإيراني يقودان لافروف إلى طهران

في ظل استمرار مفاوضات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي، يزور وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف طهران، غداً الثلاثاء، وسيكون هذا الملف في صدارة مباحثاته

موسكو ـ **رامي القليوبي**

يحضر الاتفاق النووي الإيراني والتطورات السورية كمحور ملفين يحملهما وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، في زيارته إلى طهران، غداً الثلاثاء، بدعوة من نظيره الإيراني محمد جواد ظريف، مع توجّه الأنظار نحو فيينا التي تستضيف المفاوضات بين إيران والأوروبيين وبمشاركة أميركية غير مباشرة لإحياء الاتفاق النووي، وذلك في ظل انتظار توضح الرؤية الكاملة لإدارة الرئيس جو بايدن حيال مختلف الملفات الدولية. وبحسب وزارة الخارجية الروسية، فإن أجندة زيارة لافروف إلى طهران تشمل تبادلاً للآراء حول عدد من القضايا الملحّة، بما فيها الوضع حول خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الموقع عام 2015)، والأوضاع في سورية وأفغانستان واليمن ومنطقة الخليج، والطيف الكامل من قضايا العلاقات الثنائية، وفي مقدمتها المشاريع الاقتصادية في مجالَي الطاقة والنقل. ويختم لافروف بزيارته طهران، مجموعة من الزيارات إلى الدول الإسلامية سبقت بدء شهر رمضان، وشملت الهند وباكستان وكازاخستان ومصر. ومن اللافت أن زيارة لافروف إلى طهران تتزامن مع اقتراب اكتمال الـ100 يوم الأولى على تنصيب بايدن رئيساً، وترقّب تغيير في سياسته تجاه طهران وما إذا كان سيعود إلى العمل بالاتفاق النووي الإيراني الذي انسحب منه سلفه دونالد ترامب.

وفي هذا الإطار، توقع الخبير في نادي «فالداي» الدولي للنقاشات، المحلل السياسي فرحات إبراهيموف، أن يتصدر ملفا سورية والنووي الإيراني أجندة مباحثات لافروف في طهران، في ظل أهميتهما لتحديد مستقبل إيران على المدى المتوسط. وقال إبراهيموف، في حديث لـ«العربي الجديد»: «لا تنوي إيران الانسحاب من سورية، ولكنها تسعى لأن تعود الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة وترفع العقوبات، أو الجزء الأكبر منها على الأقل. في المقابل، يبدو أن الأميركيين مستعدون للتوصل إلى حل وسط والعودة إلى الاتفاق النووي، ولكن من دون رفع العقوبات، وبشرط توسيع الاتفاق بما يشمل عدول إيران عن تطوير حتى البرنامج النووي السلمي، والتخلي عن مصالحها في الشرق الأوسط، لا سيما في سورية».

ولفت إلى مجموعة من المؤشرات تكشف انعدام رؤية واضحة لدى إدارة بايدن لسياستها تجاه إيران، مضيفاً: «عندما تقول واشنطن شيئاً أو لا، ثم تفعل شيئاً آخر يسفر عن نتيجة مختلفة، فهذا لا يدل إلا على انعدام قرار محدد بشأن إيران. بايدن وإدارته أكدا ضرورة إقامة الحوار مع طهران، ثم مددا بعد نحو أسبوعين العقوبات لمدة عام، مما قد يزيد من صعوبة الوضع في ظل عدم أن الإيرانيين يسعون لأن يستجيبوا للتحريض ويحرصون على المفاوضات».

وفي ما يتعلق بالخيارات المتاحة أمام إيران للدفاع عن مصالحها ورفع العقوبات عنها، رأى إبراهيموف أن «طهران تراهن على موسكو وبكين اللتين تتبنيان المواقف الأكثر منطقية تجاه تسوية المشكلة النووية الإيرانية. كما يدرك الإيرانيون أن الاتحاد الأوروبي معني بتطبيع العلاقات مع طهران وزيادة إمدادات موارد الطاقة الإيرانية، فيسعون للضغط على بروكسل من دون تجاوز الخطوط الحمر».

وسبق للافروف أن أعرب، في نهاية مارس/ آذار الماضي، عن اعتقاده بأن إدارة بايدن تُصدر إشارات مبشرة لمحاولة التوصل إلى حل وسط والخروج من المأزق حول الاتفاق النووي الإيراني، مؤكداً رغم موسكو لذلك. إلا أن هذه الآمال لم تتحقق بعد إعلان واشنطن عدم استعدادها لرفع جميع العقوبات المفروضة على إيران منذ عام 2017.

مجموعة من التباينات في مواقف روسيا وإيران تجاه سورية

في سياق آخر، تتزامن زيارة لافروف إلى طهران مع تزايد الأنباء عن تعزيز إيران وجودها في سورية عن طريق نقل الأسلحة، وتأكيد عزمها مواصلة دعم النظام السوري، وإرسال ناقلات النفط لمواجهة أزمة نقص الوقود، مقابل تزايد الشكوك في استمرار الدعم الروسي لحليفها بشار الأسد، إلى ما لا نهاية.

وأشار إبراهيموف إلى مجموعة من التباينات بين مواقف روسيا وإيران تجاه سورية، قائلاً: «أولاً، قد لا تكون موسكو راضية عن النشاط الإيراني المكثف في سورية والاتفاقية العسكرية الجديدة بين دمشق وطهران الموقعة في العام الماضي. ثانياً، هناك تباين بين مواقف موسكو وطهران منذ إبرام الاتفاق الروسي التركي لإخراج المدنيين والمسلحين من أحياء حلب الشرقية نهاية عام 2016، خلافاً لتطلع إيران للحل العسكري». وحول التباينات الروسية الإيرانية الأخرى حول سورية، أضاف: «سعت إيران لإقصاء الولايات المتحدة من محادثات أستانة، مقابل دعوة روسيا إلى مشاركة أميركية كمراقب، وانعقاد المحادثات الثنائية الروسية التركية حول مصير إدلب في سوتشي من دون مشاركة طهران، وأخيراً سعي إيران لبقاء الأسد لأطول فترة ممكنة، مقابل إدراك موسكو ضرورة تنحيه بعد الانتخابات».

يُذكر أن آخر لقاء للدول الضامنة لعملية أستانة (روسيا وتركيا وإيران) انعقد في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود جنوب روسيا يومي 16 و17 فبراير/شباط الماضي، من دون تحديد موعد عقد لقاء جديد، وسط تباين الرؤى لمستقبل سورية.

من لقاء سابق بين الوزيرين في موسكو، سبتمبر 2020 (الأناضول)

ترامب «صانع الملوك» داخل الحزب الجمهوري

تعهد دونالد ترامب بمساعدة الجمهوريين لاستعادة البيت الأبيض والكونغرس، لكن ذلك لا يخفي أن عدم ثقة قد وُلدت بين جناح من الحزب والرئيس السابق

واشنطن ـ **العربي الجديد**

على الرغم من الجدل الدائر داخل الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة، حول ضرورة العمل على الحدّ من تأثير الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب على مسار الحزب وتشاطه، إلا أن منتجع مارالاغو في ولاية فلوريدا، وهو مقرّ ترامب الدائم بعد خسارته سعيه لولاية رئاسية ثانية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، قد تحوّل إلى ممر إلزامي لكل الطامحين السياسيين في الحزب المحافظ، حيث من المتوقع أن تصاغ هناك، الاستراتيجيات التي يفترض أن يعتمدها الجمهوريون لاستعادة مجلس الشيوخ، والسيطرة على مجلس النواب، في الانتخابات النصفية للكونغرس المقررة العام المقبل، والبيت الأبيض في 2024. هذا الأمر، كرّسه النشاط الاستثنائي الذي شهده المنتجع ومحيطه، الأسبوع الماضي، حيث وُلدت لجان حزبية لجمع التبرعات، عمودها الفقري شخصيات شديدة المحافظة، وتحظى بـ«بركة» ترامب. وتكلل ذلك بتجمع لأكثر من 400 شخصية عامة من الحزب، بمن فيهم السياسيون، ضمن الاجتماع الأول الربيعي للجنة الحزب الوطنية لجمع التبرعات، والذي كان نجمه من دون منافس الرئيس الأميركي السابق. ولم يفصح ترامب صراحة عن قراره بخوض المنافسة الرئاسية مجدداً، إلا أنه سعى إلى طمأنة الجمهوريين بأن البيت الأبيض سيكون لهم بعد أربعة أعوام، كما أن سباق الانتخابات التصفية للحل العسكري». وحول التباينات الروسية الإيرانية الأخرى حول سورية، أضاف: «سعت إيران لإقصاء الولايات المتحدة من محادثات أستانة، مقابل دعوة روسيا إلى مشاركة أميركية كمراقب، وانعقاد المحادثات الثنائية الروسية التركية حول مصير إدلب في سوتشي من دون مشاركة طهران، وأخيراً سعي إيران لبقاء الأسد لأطول فترة ممكنة، مقابل إدراك موسكو ضرورة تنحيه بعد الانتخابات».

يُذكر أن آخر لقاء للدول الضامنة لعملية أستانة (روسيا وتركيا وإيران) انعقد في منتجع سوتشي المطل على البحر الأسود جنوب روسيا يومي 16 و17 فبراير/شباط الماضي، من دون تحديد موعد عقد لقاء جديد، وسط تباين الرؤى لمستقبل سورية.

لم يحد ترامب عن خطابه الشعبوي (جو رايدل/Getty)

وجّه ترامب إهانة قوية لماكرونيل وابدى مجدداً خيبته من بنس

كه«صانع الملوك» داخل الحزب الجمهوري، من دون الإدلاء بأي إشارة تظهر رغبته في المنافسة الرئاسية مجدداً، علماً أن عدداً من الحاضرين، هم مرشحون محتملون لرئاسيات 2024، ومنهم وزير الخارجية السابق مايك بومبيو، وحاكم ولاية فلوريدا رون دي سانتيس، وحاكم ولاية داكوتا الجنوبية كريستي نوم، والسيناتور عن أركنساس توم كوتون.

وقال ترامب أمام مئات الحاضرين، إنه يرغب بـ«التحدث عن مستقبل الحزب الجمهوري، وما يجب فعله لوضع مرشحينا على سكة الفوز». وأضاف: «أنا أقف أمامكم في هذه الأمسية، مليئاً بالثقة بأننا في 2022، سنستعيد مجلسي النواب والشيوخ، ولاحقاً في 2024، سيفوز مرشح جمهوري بالبيت الأبيض». وبحسب ما سزبه حاضرون للاجتماع، للإعلام المحلي، فإن ترامب يعتبر أن سياسة الهجرة الفوضوية التي يدير بها الحزب الديمقراطي أزمة الحدود مع المكسيك، وحدها كفيلة بإسقاط الحزب الأزرق في الانتخابات النصفية المقبلة. وأعاد ترامب هجومه على بايدن، منتقداً عدم توجهه الأخير إلى حضور جلسة مشتركة بعد للكونغرس وإلقاء كلمة فيها كما جرت العادة بعد أسابيع قليلة من وصول أي رئيس للبيت الأبيض. وعلى الرغم من فوز بايدن بملايين الأصوات الإضافية عن ترامب، إلا أن الأخير أثبت أنه قادر على استقطاب أصوات مهمة لدى اللاتينيين والجاليات من أصول أفريقية، لا سيما في نكساس وفلوريدا. ومستنداً إلى ذلك، قال ترامب السبت إن «الحزب الجمهوري سينجح، وسيكبر في المستقبل، كزعيم لطبقة العمّال الأميركيين». لكن ترامب أكد أنه من الضروري أيضاً «البناء على نجاحات حركتنا الرائعة خلال السنوات الأربع الماضية»، في إشارة إلى جزء كبيراً من الذين صوتوا للحزب العام الماضي، هم من مؤيديه هو، والمؤمنين بأجندته الشعبوية المحافظة، والتي تحاكي هواجس البيض الأميركيين في الأرياف، ومنهم المتطرفون اليمينيون. وقال ترامب إنه «في ظلّ قيادتنا، استقطبنا ملايين ثم ملايين الناخبين الجدد في التحالف الجمهوري. لقد حوّلنا الحزب إلى حزب يقاتل حقيقة من أجل جميع الأميركيين»، متناسياً أن نقطة سوداء أخرى وصمت عهده، وهي جعل نفسه في موقع الضدّ مع شريحة واسعة من الأميركيين كانت خرجت في حراك للدفاع عن حقوق الأقليات في البلاد. وتحدث في الاجتماع أيضاً، كلّ من زعيم الأقلية في مجلس النواب كيفن ماكارثي، والسيناتور ريك سكوت ماركو روبيو. وكان ترامب قد أمضى الشهرين ونصف الشهر الماضيين تقريباً، منذ خروجه من واشنطن، في دراسة طلبات دعم من مرشحين لانتخابات الكونغرس النصفية العام المقبل، وذلك بناء على تأييدهم له ولأجندته. ورأى مستشار ترامب، جاسون ميلر، إن «بالم بيتش أصبحت مركز القوة السياسي، والرئيس ترامب هو أفضل من يوصل رسالة الحزب».

وعلى الرغم من أن جناحاً داخل الحزب الجمهوري، لا يزال يأمل في تخطي حقبة ترامب، كما أن استمرار التزام ترامب بالحزب ليس أكيداً، مع إعلانه سابقاً رغبة بتأسيس حزب جديد، إلا أن اختيار فلوريدا كمكان للاجتماع، يشي بأن الحزب الجمهوري، ليس جاهزاً بعد لاستبدال ترامب كزعيم له، وكشخصية هي الأكثر قدرة على جمع التمويل للحزب المحافظ. في المقابل، فإن ترامب يواصل جمع الأموال لرفد طموحاته السياسية، عبر لجنته السياسية الخاصة التي أنشأها، كما يواصل التهجم على منتقديه السياسيين الجمهوريين.

أكثر من 700 قتيل منذ الانقلاب

حرب شوارع في ميانمار

على الرغم من أن الطابع السلمي لا يزال غالباً على احتجاجات ميانمار، إلا أن إفراط الجيش في استخدام القوة ضد المعارضين لانقلابه، يدفع المتظاهرين إلى حرب شوارع مع العسكر، فضلاً عن تفعيل سلاح المقاطعة

لا يزال الطابع السلمي غالباً على الاحتجاجات (فرانس برس)

يواصل المعارضون للانقلاب الذي نفّذه الجيش في ميانمار ضد الحكومة المدنية وزعيمتها أونغ سان سو تشي، في الأول من فبراير/ شباط الماضي، التظاهر في عدد كبير من المدن الرئيسية في البلاد، وذلك على الرغم من حملة القمع القاسية التي تمارسها قوات الأمن ضدّهم، والتي تحولت إلى حمّام دم، تجلت آخر صوره يوم الجمعة الماضي، مع مقتل أكثر من 82 شخصاً في مدينة باغو. وتعد هذه الحصيلة هي الأعلى للقتلى في مدينة واحدة، منذ 14 مارس/آذار الماضي، حين قتل حوالي 100 متظاهر بنيران الشرطة في يانغون، أكبر مدن البلاد. وفي المحصلة، فقد أسفرت حملة القمع ضد المعارضين للجيش في ميانمار، عن مقتل أكثر من 700 شخص، منذ اليوم الأول للانقلاب، وصدور أحكام بالإعدام للمرة الأولى بحق ناشطين بتهم «القتل»، بعدما طوّر المتظاهرون أساليب «دفاعهم»، ما أصبح يؤدي بدوره إلى سقوط قتلى من الجيش.

وخرج المتظاهرون في ميانمار، مرة جديدة إلى الشوارع، يوم أمس الأحد، متحدين الجيش، في إطار حراكهم المتواصل. وفي مدينتي ماندالاي وميكتيلا، وسط البلاد، تظاهر طلّاب جامعيون وأساتذتهم، وحمل بعضهم بشكل رمزي أزهار قرنفل التي تُعتبر رمزاً «للانتصار»، فيما حمل محتجون في ضاحية أوكالابا الجنوبية قرب رانغون، لافتة كُتب عليها «سنحقق الانتصار، سننجح». وبالإضافة إلى التظاهر، يسعى الحراك للضغط على العسكر، عبر شنّ حملة مقاطعة لمرافق حيوية يسيطر عليها الجيش. ففي مدينة ماندالاي، انفجرت قنبلة أمس أمام الفرع الرئيسي لمصرف «مياوادي» الذي يملكه الجيش، ما تسبب بإصابة حارس أمني. ويتعرض المصرف، وهو السادس في البلاد، منذ الانقلاب، لحركة مقاطعة على غرار شركات كثيرة يسيطر عليها الجيش، وكذلك لضغوط من جانب الزبائن لسحب ودائعهم منه.

وكان أول من أمس السبت، قد شهد صدامات دامية في تامو شمال غربي البلاد، قرب الحدود مع الهند، عندما حاول الجيش تفكيك متاريس أقامها متظاهرون لحماية أحيائهم، مطلقاً الرصاص الحيّ، ما تسبب بمقتل مدنيين اثنين، ما ردّ عليه المتظاهرون بإلقاء عبوة ناسفة على شاحنة عسكرية أدت إلى مقتل 12 جندياً. وجاء ذلك بعد يوم دامٍ في مدينة باغو، سقط خلاله 82 قتيلاً، بحسب تعداد أجرته «جمعية دعم السجناء السياسيين»، التي أكدت مقتل 701 متظاهر منذ انقلاب الأول من فبراير، فيما تتحدث المجموعة العسكرية الحاكمة، من جهتها، عن 248 قتيلاً. وقال مكتب الأمم المتحدة في ميانمار، أول من أمس، إنه يتابع الوضع عن كثب في باغو، مطالباً في تغريدة عبر «تويتر»، قوات الأمن بـ«السماح للفرق الطبية بمعالجة الجرحى».

وبالإضافة إلى الحراك الشعبي، فقد أثارت أعمال العنف غضب جزء من فصائل إثنية مسلّحة يبلغ عددها 20 في البلاد، إذ هاجم جيش التحرير الوطني «تانغ»، في ولاية شان شمال ميانمار، أول من أمس، مركزاً للشرطة، وفق ما ذكر الجنرال في التنظيم المتمرد تار بهون كياو، فيما ذكرت وسائل إعلام محلية أن عشرات من عناصر الشرطة قتلوا في العملية التي أشعل خلالها المتمردون النار في مركز للأمن. وردّ الجيش بضربات جوية، أسفرت عن مقتل مسلح واحد من المتمردين على الأقل، وفق «تانغ».

أحكام إعدام عسكرية بحق 19 شخصاً للمرة الأولى

من جهتهم، وفي محاولة لترهيب المواطنين، يضغط العسكر عبر أكثر من وسيلة، إذ أصدرت محكمة عسكرية أخيراً حكماً بالإعدام على 19 شخصاً، 17 منهم غيابياً، بتهم سرقة أو قتل، ومنها زعم قتل جندي في يانغون في 27 مارس الماضي. وينتمي المتهمون جميعهم إلى حيّ أوكالابا نورث الفقير في ضاحية يانغون، وهي إحدى المناطق الستّ التي تخضع للأحكام العرفية في هذه المدينة، والتي تفرض أن تتمّ محاكمة أي شخص يتمّ توقيفه أمام محكمة عسكرية. وتعد هذه الأحكام بالإعدام الأولى التي تصدر في عهد حكم الطغمة العسكرية الجديد، منذ الانقلاب على حكومة حزب «الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» الذي تقوده أونغ سان سو تشي.

وعلى الرغم من أن الحراك الشعبي يتخذ في ميانمار، طابعاً سلمياً في مجمله، حيث يعتبر المتظاهرون أنفسهم جزءاً من حركة مدنية قررت العصيان المدني، إلا أن تصعيد الأمن للعنف والقمع دفع جزءاً من المتظاهرين إلى تسليح أنفسهم بمتفجرات صغيرة، تحت عنوان «الدفاع عن النفس». وفي كالاي مثلاً، أطلق الناشطون على أنفسهم اسم «الجيش المدني»، وحملوا بنادق صيد خلال تظاهراتهم. وقالت شبكة «ميانمار الآن»، إن المتظاهرين قتلوا ثلاثة جنود بنيران هذه البنادق، في مدينة تامو، في منطقة كالاي، أول من أمس.

يذكر أنه في إطار الحراك الدولي، وصلت المبعوثة الأممية إلى ميانمار، كريستين برغونور، يوم الجمعة الماضي، إلى العاصمة التايلاندية بانكوك، في مهمة إقليمية، لحلّ الأزمة في ميانمار. ومن المقرر أن تستمع المبعوثة الأممية إلى عدد من الأفكار المقترحة من قبل دول الجوار في جنوب آسيا للأزمة، علماً أن طلبها لزيارة ميانمار قوبل بالرفض من قبل العسكر.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)